

وأسفل وهما أي طرف البلاغة إذا غلبت الكلام ^{عنه}
 إلى ما دونه أي إلى مرتبة هو أدنى منه وانزل الترتيب
 الكلام وإن كان صحيحا لم يرب عند البلاغ بما صحت
 المعانيات تصدق بمآثرها بحيث يتفق من غير
 اعتناء بالطائيف والمخاض الزائد على أصل المراد
 ويبتدأ أي يبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
 بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورجحية
 الاعتبارات والبعاد من أسباب الاختلال بالفصاحة
 وينبغي أي بلاغة الكلام وهو أمر سوى المطابقة
 والفصاحة في ترتيب الكلام حسنا هذا تهديدا للاختلاف
 إلى علم البديع وفيه إشارة إلى أن تخمين هذه الوجوه الكلام
 عرض خارج عن حد البلاغة ولفظ تنبها أشعار إلى
 هذه الوجوه إنما تعد بحسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة
 وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لأنها ليست
 بحصل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل
 من أوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم حكمة
 يقدر بها على تاليف كلام يليق تعلمه تفريع علمها تقدم
 وتهذيبها في اختصاص علم البلاغة في المعاني والبيانات والخصائص
 مقاصدا لكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تقريرا لها
 المفتاح حيث جعل البلاغة مستلزما للفصاحة
 مرجعا في المعاني والبيانات واللغة والصرف والتجويد
 علم ما تقدم أمران أحدهما أن كل بلع كلاما أو قسما
 فصيح لا الفصاحة ما حوزة في تعريف البلاغة على ما

سبق

سبق ولا عكس أي ليس كل فصيح بلاغا وهو ظاهر
 أنه البلاغة في الكلام مرجعا وهو ما يجب أن يحصل
 حتى يكتسب حصولها كما قالوا مرجع الصدق والصدق
 إلى طباق الحكم للواقع ولا طباقه إلى ما يتحققان
 ويتحصلان إلى الاختلاف عن الخطأ في تادية المعنى
 والأول ربما أرى المعنى المراد بكلام غير مطابق لقصي
 إلى حال فلا يكون بلاغا للمعنى من تعريف البلاغة والى
 تمييز الكلام الفصيح من غيره والأول ربما أورد الكلام
 المطابق لقصي الحال غير فصيح فلا يكون بلاغا بل
 لها سبق من أن البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
 ويخرج تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييزا للمعنى
 الفصيح من غيرها التوفيق عليها فأت قلت قد
 يفسر مرجع البلاغة بالعلية الغائية لها والغرض منها
 قبله وجه قلت لا بل هو فإسناد أن أريد
 بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف
 المعنى إلى أن الغرض من كون الكلام مطابقا لقصي
 الحال فصيحاً هو الاختلاف عن الخطأ في أداء
 المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفصاحة
 واضح وكذلك كل كلام على خلاف ما صرح به
 بلاغة المتكلم لأن غاية ما علم ما تقدم هو أن
 المتكلم يقدر هذين الأمرين أو يتوقف عليهما
 ولم يذكر أنهما غرض منها وغاية لها فالمرجع إلى الحق
 فالأصل أن البلاغة ترجع إلي هذين الأمرين لا مقدار

أي